

السياسة الاقتصادية السعودية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد السعودي

Saudi Economic Policy and Its Role in Attracting Foreign Direct Investment and Its Effects on the Saudi Economy

الدكتور / محمد بن عبد الله بن حميد الأصلي

دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة لينكولن، ماليزيا

Email: Mohammedproject@hotmail.com

الدكتور / محمد أنس شمسي

دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة بورغوني، ديجون، فرنسا

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى الوقوف على ماهية السياسة الاقتصادية ومكوناتها والعوامل التي تؤدي إلى بناء سياسة اقتصادية ناجحة. وتناول أدوات السياسة المالية والنقدية والسياسة التجارية والتنسيق بينهما ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وأن اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة لها الأثر على هيكل الاقتصاد في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. بالإضافة الى تقديم لمحة مختصرة عن هيكل الاقتصاد السعودي والمراحل التي مر بها الاقتصاد قبل اجراء هذا البحث. وإبراز دور السياسة الاقتصادية وتأثيرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية. وإبراز مقومات الاقتصاد السعودي وقدرته على المنافسة وما يميز المملكة العربية السعودية عن دول العالم الثالث. وإبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا ورفع كفاءة اليد العاملة السعودية والنمو والتحفيز الاقتصادي. وبناءً على تحليل البيانات واختبار الفرضيات في الفصل الرابع، يمكن تلخيص نتائج البحث الناتجة عن هذا العمل على النحو التالي: تعتبر السياسة الاقتصادية السعودية الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الافراد التي شملتها أفراد العينة، في المستوى المتوسط مما يشير إلى مستوى متوسط من التنفيذ، يعتبر النمو، التحفيز الاقتصادي، تنمية رأس المال البشري والتوظيف، اكتساب الخبرة ونقل المهارة والتكنولوجيا من وجهة نظر الافراد التي شملتها العينة، في المستوى المتوسط مما يشير إلى مستوى متوسط من التنفيذ، هناك أثر ذو دلالة إحصائية للسياسة الاقتصادية السعودية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (النمو والتحفيز الاقتصادي وتنمية رأس المال البشري والتوظيف واكتساب الخبرة ونقل المهارة والتكنولوجيا) عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، الحاجة إلى توفير مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما يجب أن يقوم على سياسة ضريبية متوازنة وامتيازات في مختلف المجالات تدفع الشركات الأجنبية إلى إقامة استثمارات دون الخوف من عليها، الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أدوات نقل التكنولوجيا، بسبب نقل العملية الإنتاجية من البلدان المصنعة إلى البلدان النامية ما يرافقه نقل التكنولوجيا بشقيها الصلب (الجانب المادي من وسائل إنتاج) واللين (الجانب المعرفي كبرامج التشغيل وطرق الإدارة الحديثة).

الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاقتصاد السعودي

Saudi Economic Policy and Its Role in Attracting Foreign Direct Investment and Its Effects on the Saudi Economy

Dr. Mohammed Abdullah H. Alaslai

DBA, College of Business Administration, Lincoln University College, Malaysia

Dr. Mohamed Anas Shamsy

PhD in Business Administration, University of Bourgogne, Dijon, France

Abstract:

The study aimed to identify the nature of the economic policy, its components, and the factors that lead to building a successful economic policy. He discussed the tools of fiscal, monetary and trade policy, coordination between them, and their role in achieving economic stability, and that resorting to foreign direct investment as a phenomenon that has an impact on the structure of the economy in both developed and developing countries.

In addition to providing a brief overview of the structure of the Saudi economy and the stages that the economy has gone through before conducting this research to highlight the role and impact of economic policy in attracting foreign direct investment to The Kingdom of Saudi Arabia, and to highlight the components of the Saudi economy and its ability to compete and what distinguishes the Kingdom of Saudi Arabia from the third world countries, and to highlight the impact of foreign direct investment on technology transfer, raising the efficiency of the Saudi labor force, and economic growth and stimulation. Based on data analysis and hypothesis testing in Chapter Four, **the results of the research resulting from this work can be summarized as follows:** The Saudi economic policy considers foreign direct investment from the point of view of the individuals included in the sample, at the average level, which indicates an average level of implementation, Growth, economic stimulation, human capital development and employment, gaining experience and transferring skills and technology from the point of view of the individuals included in the sample, are at the average level, which indicates an average level of implementation, There is a statistically significant effect of the Saudi economic policy on attracting foreign direct investment at the level of significance $\alpha \leq 0.05$, There is a statistically significant effect of foreign direct investment on the Saudi economy in terms of (growth, economic stimulation, human capital development, employment, experience acquisition, skill

and technology transfer) at the level of significance $\alpha \leq 0.05$, The need to provide an attractive investment climate for foreign capital, which must be based on a balanced tax policy and privileges in various fields that push foreign companies to make investments without fearing them, Foreign direct investment is one of the most important tools of technology transfer, due to the transfer of the production process from industrialized countries to developing countries, which is accompanied by the transfer of technology with its two parts, hard (the material aspect of means of production) and soft (the knowledge aspect such as operating programs and modern management methods).

Keywords: Economic Policy, Foreign Direct Investment, Saudi Economy

1. المقدمة

شهدت الاقتصادات النامية ومنذ بداية عقد الثمانينات تحولات مهمة في توجهات السياسات الاقتصادية، تمثلت في سعي تلك السياسات الاقتصادية نحو زيادة درجات الانفتاح الاقتصادي وزيادة مستويات التكامل الاقتصادي مع الاقتصادات العالمية، فبدأت العديد من هذه الاقتصادات تتخلى تدريجياً عن السياسات الحمائية وسياسات تعويض الاستيراد، وتتحول نحو تبني سياسة تشجيع التصدير واتخاذ سياسات اقتصادية أكثر انفتاحاً في مجال السياسات المالية، والنقدية، والتجارية، والاستثمار، فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، كما زادت من الاستثمار في البنية التحتية، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي كرافد مهم من روافد الاقتصاد الوطني، على الرغم من الإدراك بأن ذلك النوع من الاستثمار لا يشكل بديلاً عن كل من الاستثمار والادخار المحليين، بل هو مكمل لها إلا أن هذا الاتجاه قد تعزز بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل - مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي- أو من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيات الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد النادرة، فضلاً عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية وزيادة مستوى وفورات الحجم، بالرغم من وجود بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الضارة للاستثمار الأجنبي، والتي تظهر كنتيجة لإزاحة جزء مهم من المشاريع المحلية من عملية الإنتاج والاستثمار نظراً لعدم قدرتها على المنافسة، وهنا يبرز دور السياسة الاقتصادية للدول في تدفق الاستثمار نحو الدول بمعدلات متطورة دون التأثير على المكتسبات الوطنية.

ونتيجة للوضع الذي عانى منه الاقتصاد السعودي على مر الأعوام السابقة منذ اكتشاف النفط إلى يومنا هذا نظراً لاعتماد الموازنة العامة للدولة على مصدر واحد (النفط) ولذلك فإنه أحياناً عبئ على الدولة لأنه يجعل الدولة وسياساتها تحت رحمة

المستوردين وحاجة الدول الصناعية ونظرا للتذبذبات الكبيرة للأسعار و ما تخلفه من ركود في الاقتصاد وقد بلغت الصعوبات ذروتها في ما بين 1982-1986م حين وصلت الاختلالات الاقتصادية حداً يندر بعواقب وخيمة بسبب انخفاض عائدات النفط نظرا لقل الإنتاج او بسبب انخفاض الأسعار وكذلك توالى الهزات الاقتصادية والتأثر التنموي بسبب الحروب وقل الطلب وزيادة الإنتاج من دول أخرى و اخر هذه التقلبات هيوط الأسعار الكبير مع بداية جائحة كورونا مما دفع إلى الإسراع بوتيرة برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي وإعادة تنظيم هيكل القطاع المصرفي سواء في وحداته أو تفاعله مع حركة الاقتصاد الكلي في إطار آلية السوق الداخلية والاقتصاديات المالية والمصرفية الدولية والبحث عن بدائل تقلل الاعتمادية على مصدر واحد للميزانية و من هذه الروافد (الاستثمار الأجنبي المباشر) واتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة في تحفيز الادخار والاستثمار.

1.1. مشكلة البحث

السياسة الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من الاساليب والإجراءات والقرارات والتشريعات التي تصدرها المملكة العربية السعودية لتنظيم الحياة الاقتصادية من خلال الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الدخل وعدم الاعتماد على مصدر واحد حتى وان كان دخله عالي ورفع مستويات التشغيل وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي من خلال التأثير في عدة عوامل يعتمد عليها الاقتصاد من اهمها الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك ادخلت المملكة العربية السعودية العديد من التعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار والتي ترمي في مجملها الى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذبها وفق اسس وضوابط محددة لتغطية الاحتياجات التمويلية المحلية ونقل الخبرات المتطورة و نقل التكنولوجيا الى السوق السعودي كما اولت اهتماما متناميا لخلق بيئة اكثر مواءمة وجذبا للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا احد ركائز رؤية المملكة العربية السعودية 2030من دعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي لم يصل الى المأمول، وهو الإشكال الذي تسعى هذه الدراسة إلى بحثه وذلك من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما هو دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ ولتحليل مختلف جوانب هذه الإشكالية الرئيسية يمكن وضع التساؤلات التي قد تبين لنا الأتي:

- ما المقصود بالسياسة الاقتصادية وأهدافها وأدواتها وأسباب فشلها في تحقيق هذه الاهداف؟ وهل توجد عوامل تساهم في تبني سياسة اقتصادية ناجحة؟
- هل يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لهيمنة الدول المستثمرة على الدول المضيفة أم أنه وسيلة تلجأ له كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لمواجهة التحديات ومعالجة المشاكل الاقتصادية والتوسع في الاسواق؟
- كيف كان وضع الهيكل الاقتصادي في المملكة العربية السعودية قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي واثاء تنفيذه ضمن رؤية المملكة (2030)؟
- ما هو دور السياسة الاقتصادية السعودية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وهل يمكن تأطير متغيراتها في نموذج لقياس دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية.
- هل ما قامت به الحكومة السعودية كافي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

- هل لدى الاقتصاد السعودي مقومات المنافسة مع الشركات التي ترغب في الاستثمار المباشر في المملكة العربية السعودية؟
- هل تستطيع السياسات الاقتصادية السعودية نقل التكنولوجيا والرفع من كفاءة اليد العاملة السعودية؟

2.1. أهداف البحث

يمكن تحديد أهداف البحث من خلال النقاط التالية

- الوقوف على ماهية السياسة الاقتصادية ومكوناتها والعوامل التي تؤدي إلى بناء سياسة اقتصادية ناجحة.
- تناول أدوات السياسة المالية والنقدية والسياسة التجارية والتنسيق بينهما ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة لها الأثر على هيكل الاقتصاد في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.
- تقديم لمحة مختصرة عن هيكل الاقتصاد السعودي والمراحل التي مر بها الاقتصاد قبل إجراء هذا البحث.
- إبراز دور السياسة الاقتصادية وتأثيرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية.
- إبراز مقومات الاقتصاد السعودي وقدرته على المنافسة وما يميز المملكة العربية السعودية عن دول العالم الثالث.
- إبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا ورفع كفاءة اليد العاملة السعودية.

3.1. أهمية البحث:

لقد أصبحت الحاجة الى وجود سياسات اقتصادية واضحة على الصعيد الوطني ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها وهي انه ليس من الممكن في وقتنا المعاصر تحقيق التنمية الاقتصادية تلقائيا دون وجود سياسة اقتصادية مرتبطة بخطط تنموية في كافة المجالات العلمية والأبحاث والبنى التحتية ذات مرونة متوازنة وذات كفاءة جيدة تتلاءم مع بيئة المتغيرات الاقتصادية المحيطة منها و العالمية، وتسمح بخلق مناخ استثماري ملائم لتطوير الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي و انشاء البيئة المناسبة له خاصة الاستثمار الأجنبي بما يؤدي إلى الاستفادة من الأساليب الإنتاجية الجديدة وكذلك الخبرات والتكنولوجيات الحديثة في مختلف المجالات الاقتصادية وفي ضوء ذلك فإن هذه الدراسة تتميز بأشتمالها على دراسة متغيرات السياسة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في الفترة المحددة من عام 2016م الى عام 2021م من خلال تطبيق مراحل رؤية المملكة 2030 وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية، عبر تأطير متغيرات كل من السياسة المالية، والنقدية، والسياسة التجارية وسياسة جذب الاستثمارات وسياسة خلق البيئة المناسبة ليكون نموذج قياسي. وهي من الدراسات القليلة التي قامت بذلك في المملكة العربية السعودية.

وعلى هذا الأساس سيتناول هذا البحث أهمية السياسة الاقتصادية ومدى الترابط بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر حيث سنستعرض المراحل التي مر بها الاقتصاد السعودي وكذا التطور في السياسات المالية والنقدية والتجارية وهل يصاحب هذه التطورات ما يماثلها من تطور في إيجاد بيئة مناسبة ومناخ مستقر للاستثمار الأجنبي بما يخدم الاقتصاد الوطني.

1.3.1. الأهمية النظرية:

- السياسات الاقتصادية من الموضوعات المهمة في مجال إدارة الاقتصاد والبحث يرى بانها تستحق اجراء المزيد من الدراسات حولها.
- نظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود حاجة الدول النامية الى روافد جديدة تساعد في نقل المعرفة وزيادة الإنتاج الوطني وكذلك رغبة الشركات العالمية في الاستثمار في مناطق أخرى من العالم يعتبر البحث محاولة لإضافة اطروحات اكااديمية بناءً على تغير الفكر الاقتصادي والتنموي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030.
- يستمد البحث أهميته من أهمية المبحوث السياسة الاقتصادية السعودية

2.3.1. الأهمية العلمية

- السياسة الاقتصادية هي المحرك الأساسي للاقتصاد حيث انها تلعب دور محوري في تطوير المنظومات والقوانين والتشريعات المساعدة على جذب الاستثمارات لذلك يرى الباحث بانها من الضروري التعرف على جوانب السياسة الاقتصادية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030 وخاصة المطبقة في الفترة المستهدفة تطبيق الدراسة عليها (2022/2021م).
- ابراز السلبيات وجوانب القصور التي تقف حائل دون الاستفادة القصوى من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يكتسب البحث أهميته من أهمية الاقتصاد السعودي (أحد أفضل 20 اقتصاد على مستوى العالم)، كما انه يجب التنويه بعدم وجود دراسات مستفيضة في هذا المبحث اثناء عمل هذه الدراسة مما يجعلها نواة أبحاث مستقبلية تشكل رافد من روافد المعرفة.
- يتطلع الباحث ان تسهم جهوده البسيطة من خلال التوصيات الى لفت نظر المسؤولين في وزارة الاقتصاد والمشرفين على (رؤية المملكة 2030) عن أهمية السياسات الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية.

4.1. فرضيات البحث

- لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للسياسة الاقتصادية السعودية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.
- لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ومنها يشق الفرضيات الفرعية التالية:
 - لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (النمو) عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.
 - لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (التحفيز الاقتصادي) عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

- لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (تنمية رأس المال البشري والتوظيف) عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.
- لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (اكتساب الخبرة ونقل المهارة والتكنولوجيا) عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2. السياسة الاقتصادية

- مفهوم أو تعريف السياسة الاقتصادية (Economic Policy): هي مجموع القرارات التي تتخذها الحكومة بهدف التأثير في السلوك الاقتصادي أو التحكم فيه مثل القرارات المتخذة بشأن الإنفاق الحكومي الانكماش والانفتاح وكذلك الضرائب، وقرارات إعادة توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء.

توجد العديد من السياسات الاقتصادية التي تتبناها الحكومات كل حسب ظروفه وحسب المجال المستهدف ومنها الآتي:

- سياسة تثبيت الاقتصاد الكلي: تعمل بموجبها الحكومات على التحكم بعرض النقود (السيولة) لدرء التضخم والركود.
- السياسة التجارية: هي تلك القرارات المتعلقة بالتعرفة الجمركية والاتفاقات التجارية والمؤسسات الدولية التي تحكمها.
- سياسة النمو: وهي المصممة لخلق نمو اقتصادي.
- سياسة مكافحة الاحتكار: وهي سياسة تمكين الجميع من النجاح والابداع والاستفادة من التكنولوجيا.
- سياسة التنمية الاقتصادية: وهي تلك القائمة على التكنولوجيا والصناعة

ومن أهم مقومات نجاح السياسة الاقتصادية:

- لابد من تطوير سياسات الاقتصاد الكلي ضمن إطار منسق، وبحيث تكون السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر صرف العملة المحلية وإدارة حساب رأس المال في ميزان المدفوعات متجانسة مع بعضها البعض.
- يجب أن يكون الأفق الزمني متوسط المدى، وأن يكون موضوعاً ضمن إطار يقدم الخطوط العريضة التي تنظم استراتيجيات الاقتصاد الكلي والانفاق العام.
- يجب أن تتحلى أهداف النمو الاقتصادي، واستقرار سبل العيش، وخلق فرص العمل بأهمية خاصة، وألا يتم التضحية بها من خلال التريز الضيق على استقرار الاقتصاد الكلي والسيطرة على التضخم.
- معدلات النمو الاقتصادي ليست فقط هي القضية المحورية، بل طريقة ومصادر هذا النمو. وفي الحقيقة فإن معدل نمو متوسط ومستدام، الذي يتضمن خلق فرص عمل وخفض مستويات الفقر يكون مفضلاً على معدل نمو أعلى ولكن مبني على عدم مساواة أكبر في الدخل ويحتوي إمكانية أكثر لمقاومة التقلبات والأزمات.
- يجب أن يكون الهدف الأساسي لمعظم البلدان النامية هو خلق فرص عمل منتجة تؤدي إلى "عمل لائق". وهذا يتطلب أكثر من مجرد وضع سياسات للاقتصاد الكلي، فالسياسات الصناعية التي تؤمن حوافز مدروسة بدقة من أجل تشجيع

الاستثمار، والسياسات المالية والائتاف العام كلاهما يلعب دورا مهما فى هذا المجال. إذ يجب الاقرار بأهمية الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات الحيوية لبناء رأس المال الاجتماعى فى التعليم والصحة.

- يجب أن تتماشى السياسة النقدية مع السياسة المالية، وليس العكس، ويجب أن تكون كلا السياستين موجهة نحو أهداف اقتصادية حقيقية مثل خلق فرص عمل وحماية أسباب المعيشة وتوسيعها وتقليص رقعة الفقر، وكل هذا له انعكاسات على نوع الاستقلالية التي تمنح للمصرف المركزي، وهي أيضا تعنى أن عملية استهداف التضخم بحد ذاتها لا يمكن أن تكون الهدف المحوري للسياسات النقدية.
- كل سياسات الاقتصاد الكلى يجب أن تعبر اهتماما كبير لاعتبارات المساواة والانصاف.

2.2. الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد اهم الاستثمارات المحققة للنمو وأخطرها على الدولة التي ليس لديها سياسة اقتصادية واضحة للعمل بمقتضاها لضمان حق الدولة فى التنمية المأمولة، وحق المستثمر الأجنبي سواء كان فرد او كيان قائم حيث انه قد يكون ذو أثر سلبي على المستثمرين فى حال كانت البيئة غير مستقرة وأمنة.

• أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

وضعت تصنيفات عديدة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر بناءً على الدوافع والمغريات التي تؤدي الى جذب الاستثمارات من قبل الدول المضيفة او رغبة المستثمرين وهي:

- البحث عن مصادر الاستثمار: وهذا النوع تقوم به الشركات الكبرى للاستثمار فى الدول النامية ذات المصادر الطبيعية الغير مستغلة (البترو، الغاز، المعادن والأراضي الخصبة).
- البحث عن الأسواق: وهذا النوع من الاستثمار تقوم به الشركات المنتجة للمواد الاستهلاكية لتوسيع السوق والبحث عن الأسواق اخر تلبي متطلباتها والأسواق المجاورة لها.
- البحث عن اليد العاملة: هذا النوع من الاستثمار هو أحدث أنواع الاستثمار وهو يبحث عن العمالة الماهرة ذات المرتب البسيط (وهو أحد أكبر أهم أسباب نجاح الصين وعدة دول اسبوية فى جذب الشركات الغربية الى دول اسيا). كما يوجد تصنيفات حسب رؤية الدول المصدرة للاستثمار والدول المضيفة للاستثمارات تتلخص فيما يلي:
- الدول المصدرة للاستثمار تصنف الاستثمارات الى ثلاثة أنواع هي (الافقي، العمودي والمختلط).
- الدول المضيفة للاستثمار تصنف الاستثمارات الى ثلاثة أنواع هي (إحلال الواردات، زيادة الصادرات والاستثمار المباشر بمبادرة حكومية).

أما عن طرق التعامل مع المستثمرين الأجانب فى الأنظمة السعودية:

- معاملة المستثمرين الأجانب: (نظام الاستثمار السعودى، 2000)

لا يكفي أن تلتزم الدولة بمبدأ المعاملة الوطنية للمستثمر الأجنبي حتى يتكامل مبدأ المساواة بين المستثمرين، بل يجب أن يتم تكريس الشق الآخر من هذا المبدأ، ألا وهو المعاملة الموضوعية بين المستثمرين الأجانب دون تمييز بعضهم عن بعض. وستقوم بتحليل النصوص التي تُشير إلى هذه المعاملة الموضوعية في كل من نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة ومشروع نظام الاستثمار الجديد، ودليل البنك الدولي.

أولاً: المعاملة الموضوعية بين المستثمرين الأجانب في نظام الاستثمار الأجنبي السعودي القديم:

لم ينص نظام الاستثمار الأجنبي القديم في المملكة على المساواة بين المستثمرين الأجانب في المعاملة، حيث خلت نصوصه من أية إشارة إلى هذه المساواة رغم أهميتها على صعيد جذب المستثمرين الأجانب، ومنع ممارسات التمييز بينهم. ويمكن اعتبار النص التالي استثناءً عن غياب المعاملة الموضوعية بين المستثمرين الأجانب، حيث جاء في نظام الاستثمار الأجنبي القديم أنه: "تعامل جميع الاستثمارات الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام طبقاً لأحكام الضرائب المعمول بها في المملكة العربية السعودية وما يطرأ عليها من تعديلات"

وبالتالي فإن إطار المعاملة الموضوعية بين المستثمرين الأجانب يقتصر على الجانب الضريبي، فيما تبدو مسائل مثل الترخيص وسير الأعمال وحرية نقل الأموال وغيرها من القضايا الأساسية في الاستثمار الأجنبي غير مشمولة صراحةً بالمساواة بين المستثمرين الأجانب.

وهذا الأمر لا يُعتبر ثغرةً في نظام الاستثمار القديم فقط، بل عاملاً غير إيجابي على صعيد جذب الاستثمار الأجنبي، فالمستثمر يخشى كساد تجارته نتيجة تفضيل مستثمرين أجانب من جنسية أخرى عليه، حيث أن الاستثمار يعتمد على مفهوم المنافسة الحرة والعدالة، وهو ما يناله ترك مبدأ المعاملة الموضوعية للمستثمرين الأجانب، ولذلك كان على مشروع النظام الجديد سد هذه الثغرة.

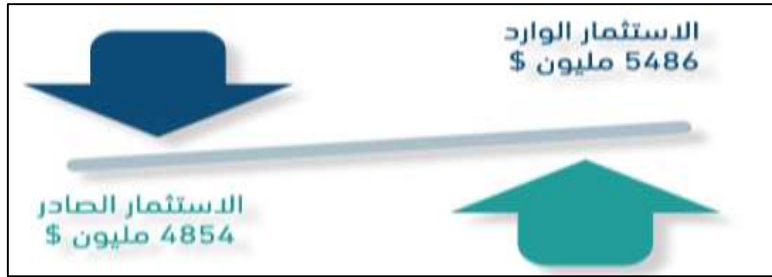
ثانياً: المعاملة الموضوعية بين المستثمرين الأجانب في مشروع نظام الاستثمار السعودي الجديد:

لقد اخذ مشروع نظام الاستثمار الجديد في المملكة في الحسبان وجود نقص تنظيمي في مسألة المساواة بين المستثمرين الأجانب، ونتيجة لذلك فقد منح اهتماماً خاصاً بهذه المسألة خاصة أن الاقتصاد السعودي مقدم على وضع سياسات مرحلة إعادة بناء اقتصاد طموح ومنافس لاقتصادات العالم التي تعتمد على عدة مصادر من أهمها الصناعة وهو بحاجة تبعاً لذلك إلى جذب الاستثمارات النوعية، والكفاءات العالمية وفق رؤية المملكة 2030.

من هذا المنطلق فرض مشروع النظام الجديد مبدأً عاماً مفاده (لا يجوز التمييز بشكل مقصود، وفي الحالات المشابهة، بين المستثمرين الأجانب بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: جنسياتهم، ومكان إقامتهم، وبلد المنشأ لرأس المال، والموطن الأصلي للمستثمر، وأي اعتبارات أخرى، وبخصوص الشركات الأجنبية، فلا يجوز التمييز بينها وبين الشركات الوطنية بصدد استثمار أموالها عبر تأسيس شركة مساهمة جديدة في المملكة مثلاً فيما يتعلق بقواعد وإجراءات التأسيس، وكذلك فيما يخص قواعد مشروعيتها وفق نظام الشركات السعودي.

• اتجاهات التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة بالمملكة:

تشير البيانات في قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن المملكة استقبلت عام 2020 م نحو 5,5 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل زيادة عن عام 2019 م بلغ 20 %، في حين بلغت مجموع قيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من المملكة لنفس العام نحو 4,8 مليار دولار أمريكي بمعدل انخفاض عن العام 2019 م بلغ 64 %، وهذا يفسر بمدى التحسن الكبير لحجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى المملكة وجاذبية بيئة الاستثمار في الاقتصاد السعودي وسرعة تعافيه بعد جائحة (كورونا كوفيد 19) بالإضافة إلى استجابته للعديد من الإصلاحات والتنظيمات والتسهيلات في ظل تطلعات رؤية 2030 على الرغم من الظروف والتحديات العالمية المتسارعة والتي تأثرت منها دول العالم أجمع بدون استثناء.



شكل توضيحي 1 - تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وإلى المملكة عام 2020 م

استناداً على تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، فقد احتلت المملكة المرتبة الثالثة بالنسبة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة، بينما جاءت في المرتبة الثانية بالنسبة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية الصادرة، وذلك مقارنة مع دول غرب آسيا عام 2020 م.

في إطار جهود المملكة لترسيخ مكانتها التنافسية كوجهة لجذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية، وقعت 25 شركة على مذكرات تفاهم مع وزارة الاستثمار لنقل مقراتها الإقليمية إلى المملكة كما أعلنت 44 شركة عالمية في منتدى مستقبل الاستثمار بالمملكة خريف 2021 م نقل مقراتها الإقليمية لمدينة الرياض والاستفادة من الحوافز التشجيعية التي تقدمها المملكة للشركات الأجنبية لتنفيذ أنشطتها في السوق السعودي وبالتالي تكثيف التنوع الاقتصادي وضخ سلع وخدمات وتدفقات نقدية للاقتصاد. وتتضمن الجهود الرامية لترسيخ مكانة المملكة كمركز تنافسي للمقرات الإقليمية مجموعة من الإعفاءات والحوافز الخاصة، هذا إلى جانب تنفيذ خطة المناطق الاقتصادية الخاصة.

أما عن أهداف رؤية المملكة 2030 م فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة:



3. الدراسات السابقة

تعددت الدراسات السابقة في السياسة الاقتصادية واثراً على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و تنوعت حسب الزمان والمكان الذي قامت فيه الدراسة فهناك دراسات قديمة تتكلم عن ظروف مختلفة عن ما نحن عليه الان في المملكة العربية السعودية تم اهمالها لأنه لا يمكن الاعتداد بها نظراً لاختلاف مسبباتها ومعوقاتها و زمانها ومكانها وهناك دراسات تمت في دول أخرى تختلف مقوماتها الاقتصادية و ملاءتها المالية عن المملكة العربية السعودية كذلك تم اهمالها لعدم وجود نفس المقومات الاقتصادية وقد تركز البحث عن الدراسات المشابهة في الفترة الزمنية (2016-2021م) رغم قلتها نظراً لقصر الفترة الزمنية وكذلك عدم اكتمال مشروع رؤية المملكة 2030م:

- دراسة (محمد بن عدنان الديان، 2019) بعنوان " الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية المحفزات والتحديات "

وقد هدفت الدراسة الى: التعرف الى أهم الأبعاد النظرية الرئيسة لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، التعرف على أهم المحفزات ومواطن الجذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، عرض التحديات والمعوقات، وذلك عبر القراءة الإحصائية المقارنة، إيضاح أهم الإجراءات الأساسية اللازمة للبدء بمشروع استثماري أجنبي مباشر بالمملكة والتوعية بحقوق المستثمر الأجنبي.

- دراسة (يحيى الجدران، 2019) بعنوان " نظام الاستثمار السعودي في ظل رؤية المملكة 2030 إشكالية التعارض بين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وانضباطه (دراسة تحليلية نقدية مقارنة مع قواعد البنك الدولي) "

يتركز موضوع هذا البحث في القراءة التحليلية لنصوص مشروع نظام الاستثمار السعودي الجديد عام 1440 هـ - 2019م، بالمقارنة نظام الاستثمار الأجنبي القديم الصادر عام 1421 هـ - 2000م، بغرض الوصول إلى رؤية نقدية بناءة تخرج بتقييم لنظام الاستثمار السعودي القادر على تحقيق رؤية المملكة 2030.

فالإشكالية الكبرى التي تواجه مشروع نظام الاستثمار السعودي الجديد تتمثل في تقييم قدرته على تحقيق أعلى معايير جذب السيولة الأجنبية، وتوفير مناخٍ جاذبٍ للاستثمار الأجنبي المباشر FDI بشكلٍ طاردٍ لمخاوف المستثمرين الأجانب، في مواجهة ضرورات ضبط الاستثمار الأجنبي حرصاً على المصلحة العامة.

كما نرى مقارنة الرؤية التنظيمية وبناءً عليه، يجب تحليل بعض المبادئ الاستثمارية التي أقرها مشروع نظام الاستثمار مثل: المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين، وحرية إدارة الأعمال الخاصة، والحوافز المالية، ومسؤولية المستثمرين، ومصادرة الأموال، وحل النزاع الاستثماري بالتحكيم. مع تحليل الدليل الإرشادي الذي وضعه البنك الدولي منذ عام 1992 للاستثمار الأجنبي المباشر بهدف توضيح الغايات التشريعية والفروقات الجوهرية، وذلك للوصول بالنتيجة إلى رؤية تقييمية لمشروع نظام الاستثمار في المملكة، ثم تقديم حلول تنظيمية لإشكالية التعارض بين جذب الاستثمار الأجنبي وانضباطه في سبيل مواكبة رؤية المملكة 2030م.

- دراسة (الجدران، 2019) بعنوان "قراءة تحليلية لنصوص مشروع نظام الاستثمار السعودي الجديد عام 1440 هـ - 2019م بالمقارنة نظام الاستثمار الأجنبي القديم الصادر عام 1421 هـ - 2000م"

بغرض الوصول إلى رؤية نقدية بنّاءة تخرج بتقييم لنظام الاستثمار السعودي القادر على تحقيق رؤية المملكة 2030. حيث إن الإشكالية الكبرى التي تواجه مشروع نظام الاستثمار السعودي الجديد تتمثل في تقييم قدرته على تحقيق أعلى معايير جذب السيولة الأجنبية، وتوفير مناخٍ جاذبٍ للاستثمار الأجنبي المباشر FDI بشكلٍ طاردٍ لمخاوف المستثمرين الأجانب، في مواجهة ضرورات ضبط الاستثمار الأجنبي حرصاً على المصلحة العامة.

- دراسة (كريمة فرحي، 2013) بعنوان "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين وتركيا، مصر و المملكة العربية السعودية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2013"

حيث عمل الباحث على تحليل العوامل المحددة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و كذلك تحليل مختلف العناصر المحددة لتدفق و استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اقتصاديات الدول الأربعة و مدى تأثيرها بالحوافز التي تقدمها هذه الدول للمستثمر الأجنبي، و من أهم النتائج المتوصل إليها "هي توضيح النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر إن الشركات تقوم به من أجل المحافظة على المميزات الاحتكارية أو التنافسية الخاصة ا من خلال تحقيق استراتيجيات المتمثلة في حماية مصالحها و غزو الأسواق الخارجية و استغلال الإمكانيات المقدمة من قبل حكومتها و ما تمنحه الدول المضيفة من فرص استثمارية لها.

دراسة (عبد الحق طير، 2012) بعنوان "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحدياته في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، جامعة الوادي، الجزائر، 2011-2012"

حيث تظمن أهمية هذه الدراسة إلى معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية والتحديات التي يواجهها، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، ويتم تناول الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، والتعرف إلى ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وعربيا، ثم التطرق بعد ذلك إلى واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، وفي الأخير واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. **ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:**

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل الصيغ التمويلية الأجنبية المتاحة للدول النامية، إذ من خلاله يمكن تحويل التكنولوجيا، وترقية أداء العنصر البشري، والاستفادة من طرق التسيير والتنظيم المتقدمة، فضلا عن إمكانية النفاذ إلى أسواق التصدير الأجنبية، كما تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات القناة الرئيسية التي تدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الدولي، لما تتمتع به من مزايا احتكارية تتمثل في امتلاكها للتكنولوجيا الراقية، ورؤوس الأموال الضخمة، وتوسعها الجغرافي، وتنوع نشاطها.

- دراسة (محمد داودي، 2012) بعنوان "السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة المملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، المملكة العربية السعودية، 2011-2012"

حيث سيتم في هذه الدراسة إبراز أهمية أدوات السياسة المالية كعوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطبيقها على المملكة العربية السعودية كمحددات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وإظهار و تحليل العلاقة التي تجمع ما بين السياسة المالية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المملكة العربية السعودية لفترة ممتدة ما بين سنة 1970 إلى غاية 2009) مستعملين طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS و اختبار التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ، و نماذج أشعة الانحدار الذاتي ذات المتجه من اجل إظهار الاستجابات الدفعية و اختبار السببية.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة لا يزال تطبيق أدوات السياسة المالية غير مؤهل بفاعلية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك ضعف موقع المملكة العربية السعودية في مؤشرات الحكم الراشد، الأمر الذي أدى إلى اتضاح ظروف العمل وانتشار حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد وضعف سيادة القانون واستفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي.

- دراسة (عبد ايد أونيس، 2003) بعنوان "مناخ الاستثمار، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و تحديات مناخ الاستثمار الجديد، يومي 22-23 أبريل 2003، جامعة التكوين المتواصل، مركز بن عكنون، الجزائر"

تعتبر الاستثمارات الأجنبية بمثابة حافز للنمو الاقتصادي والوسيلة المثلى للدول النامية، لا تجلب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الجديدة المتطورة، والارتباط بأسواق التصدير وغير ذلك، فالأهمية لا تكمن في جلب الاستثمار الأجنبي فحسب، بل تتعدى إلى محيط اقتصادي دولي ملائم، وخاصة توفير المناخ الاستثماري المناسب والملائم، عن طريق تقديم الحوافز والإعفاءات اللازمة والضمانات التي تجعل المستثمرين يتوافدون، خاصة وأن المملكة العربية السعودية بلد لديه إمكانيات عالية جدا باستطاعتها جلب الكثير من المستثمرين الراغبين في الاستثمار فيها إذا ما روعيت وأخذت بعين الاعتبار وعملت على إذلال وتخفيف الصعوبات والعراقيل.

4. منهجية البحث

1.4. منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وفي ضوء طبيعة الدراسة والأسئلة المطروحة سابقاً والفرضيات المقترحة والأهداف المقررة التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها والتي تقوم على دراسة تحديد دور السياسة الاقتصادية السعودية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمحاولة وصفه بدقة، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لأنه مرتبط بدراسة الموضوعات المتعلقة بالمجالات البشرية، وهو أحد أشكال البحث الشائعة التي يعتمد عليها كثير من الباحثين.

2.4. مصادر البيانات

1.2.4. البيانات الأولية

تم جمع البيانات الأولية لهذه الدراسة من خلال الملاحظات والاستبيانات والمقابلات، لكن كان ذلك بشكل رئيسي من خلال الاستبيان.

2.2.4. البيانات الثانوية

تم جمع البيانات الثانوية من الكتب والمجلات والأبحاث والأطروحات والمقالات وأوراق العمل والشبكة العالمية. بهذه الطريقة سهلت بناء خلفية نظرية قوية لتوضيح تعريف المشكلة واختبارها ومقارنة نتائج الدراسة مع نتائج الأدبيات.

3.4. مجتمع الدراسة

تألف مجتمع الدراسة من موظفي هيئة الاستثمار والغرفة التجارية بالرياض ونظراً لعدم قدرة الباحث على تغطية مجتمع الدراسة بالكامل بسبب كبر حجمه، وضيق الوقت المسموح للباحث، وحاجة الباحث الملحة لاختيار أفراد العينة لجمع معلومات أفراد العينة حول موضوع السياسة الاقتصادية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، سيقوم الباحث بتقسيم مجتمع الدراسة إلى عدة مستويات وطبقات، وبعد ذلك يتم اختيار عدد محدد من أفراد هذا المجتمع بحيث تمثل مجتمع الدراسة.

4.4. عينة الدراسة

النسبة	العدد	
100%	120	عدد الاستبيانات الموزعة
75%	90	عدد الاستبيانات التي تم جمعها
9.16%	11	عدد الاستبيانات الغير صالحة للتحليل
65.83%	79	عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل

أعتمد الباحث في جمع افراد العينة على طريقة "العينة الحصصية" حيث قام الباحث بتقسيم مجتمع الدراسة الى عدة مستويات وطبقات، وبعد ذلك اختار عدد محدد من أفراد هذا المجتمع على أن تنطبق عليهم كافة الشروط المطلوبة في مجتمع الدراسة

5.4. المعالجة الإحصائية

بعد جمع الاستبيانات والتأكد من صلاحيتها للتحليل تم ترميزها (إعطائها أرقاماً معينة)، وذلك تمهيداً لإدخال بياناتها إلى جهاز الحاسوب لإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة، وتحليل البيانات وفقاً لأسئلة الدراسة وبيانات الدراسة. تمت المعالجة الإحصائية للبيانات من خلال مجموعة من الاختبارات والتحليلات:

- المتوسطات الحسابية
- الانحراف المعياري
- معامل ارتباط بيرسون:
- معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)
- معمل تحليل ميل خط الانحدار (Regression)

وذلك باستخدام الرزم الإحصائية (SPSS) Statistical Package For Social Sciences، حيث كانت الدراسة وصفية تحليلية.

6.4. أداة الدراسة

كانت الطريقة المستخدمة في هذا البحث هي الإجابة على مجموعة من الأسئلة الواردة في الاستبيان المصمم خصيصاً لهذه الدراسة. احتوى الاستبيان على ستة وثلاثون سؤالاً مغلقاً بخلاف الأسئلة الديموغرافية الأخرى المتعلقة بالنوع والجنس والخبرة والمؤهل الدراسي. تم قياس كل منها على مقياس ليكرت "الخماسي"، أي من خمس درجات تتراوح من "لا أوافق بشدة" إلى "أوافق بشدة" للإشارة إلى المعدل الذي يشعر به أفراد العينة.

1.6.4. اختبارات صدق أداة الدراسة وثباتها

1.1.6.4. الصلاحية:

قام الباحث بتصميم الاستبانة بصورتها الأولية، من خلال دراسته للمعلومات المتوفرة في الإطار النظري واستنتاجه للأسئلة التي يحتاج إليها، ومن ثم تم التحقق من صدق أداء الدراسة بعرضها على المشرف ومجموعة من المحكمين ومن ثم تم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية.

2.1.6.4. الموثوقية

يقصد بثبات الاستبيان (أداة الدراسة) وهي أن يعطي نفس النتائج تقريباً في حال تكرار تقديمه ضمن نفس الشروط في فترات زمنية مختلفة، يعبر عن الثبات إحصائياً من خلال معامل الثبات كرونباخ ألفا والذي تتراوح قيمته عموماً بين الصفر والواحد الصحيح، حيث كلما زادت قيمة المعامل و اقتربت من الواحد دل ذلك على أن الأداة تتمتع بثبات مرتفع والعكس صحيح،

وعلى العموم تشير أغلب الدراسات إلى اعتبار الأداة تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات في حول تجاوز المعدل قيمة 0.6، استخدمت طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان، وكانت النتائج مبينة في الجدول التالي:

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.90	5

جدول 1 - معامل ثبات كرونباخ ألفا لكافة متغيرات الدراسة

عدد الفقرات	المتغير	معامل كرونباخ ألفا
10	السياسة الاقتصادية السعودية	.84
5	النمو	.72
5	التحفيز الاقتصادي	.65
5	تنمية رأس المال البشري والتوظيف	.66
5	اكتساب الخبرة ونقل التكنولوجيا	.76
	الإجمالي	.90

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل كرونباخ ألفا لإجمالي فقرات الاستبيان بلغت 0.90 هي قيمة مرتفعة جدا تعكس درجة الثبات العالية التي يتمتع بها، كما نلاحظ كذلك أن معامل الثبات لكل المتغيرات كانت متقاربة وتنفوق جميعها الحد الأدنى المطلوب لتحقيق شرط الثبات وهو (0.6).

5. تحليل نتائج الدراسة

1.5. السياسة الاقتصادية السعودية

تم قياس السياسة الاقتصادية السعودية من خلال عشر فقرات في أداة البحث (الاستبيان). يوضح الجدول أدناه المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عنصر:

الرقم	الجملة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تسعى الحكومة باستمرار بهيكلية السياسة الضريبية للدولة.	3.27	.983	10	متوسط
2	تعمل الدولة على توسيع الاستثمار العام وتعبئة الموارد المحلية	3.73	.873	2	مرتفع

متوسط	3	.951	3.62	السياسة الاقتصادية الحالية تتواءم مع احتياج الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.	3
متوسط	5	1.116	3.58	تتعامل الدولة بسياسة اقتصادية شفافة وواضحة.	4
متوسط	6	1.140	3.57	تعمل الدولة على تبني سياسة لإصلاح القطاع المالي والمصرفي.	5
متوسط	4	.927	3.59	تسعى الحكومة بتوجيه عائداتها لتعزيز عملية التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد.	6
مرتفع	1	.940	3.75	دائما ما تحاول الدولة الحفاظ على مستوى عالٍ من الإنفاق الاستثماري.	7
متوسط	7	1.008	3.56	تعمل الدولة على دعم المستثمر المحلي لزيادة المنافسة مع المستثمر الأجنبي.	8
متوسط	8	1.170	3.30	تنظم الدولة القوانين والتشريعات بما يحقق العدالة ويحفظ حقوق المستثمرين الأجانب.	9
متوسط	9	1.097	3.28	السياسات الاقتصادية الحالية جاذبة للاستثمار.	10
		.638	3.49	المجموع	

جدول 2 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير السياسة الاقتصادية السعودية

يوضح الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية للسياسة الاقتصادية السعودية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.27-3.75) درجة، مقارنة بمتوسط حسابي عام (3.75) درجة، وانحراف معياري (0.940-0.983) درجة مقارنة بمتوسط انحراف معياري عام قدره (0.638).

فقد احتلت الفقرة السابعة "دائما ما تحاول الدولة الحفاظ على مستوى عالٍ من الإنفاق الاستثماري" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.55) درجة وانحراف معياري (0.940) درجة. بينما احتلت الفقرة الأولى "تسعى الحكومة باستمرار بهيكلية السياسة الضريبية للدولة" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.27) درجة وانحراف معياري (0.983) درجة.

2.5. الاستثمار الأجنبي المباشر

1.2.5. النمو

تم قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (النمو) من خلال خمس فقرات في أداة البحث (الاستبيان). يوضح الجدول أدناه المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عنصر:

الرقم	الجملة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	ينعكس أثر الاستثمار الأجنبي في زيادة المستوى المعيشي للأفراد، من خلال زيادة متوسط دخل الأفراد.	3.28	.816	4	متوسط
2	تساهم السياسة الاقتصادية في توزيع الإيرادات الضريبية والتدفقات المالية، لإعادة هيكلة السوق وتأمين البنية التحتية.	3.54	.748	1	متوسط
3	السياسة الاقتصادية الحالية لها دور في زيادة العوائد الربحية، من خلال زيادة معدل الاستثمار، ورفع القدرة التنافسية للمنشآت، وخفض معدل الإنفاق الحكومي من خلال تدفق الإيرادات الضريبية.	3.35	.833	3	متوسط
4	يساعد السياسة الاقتصادية الحالية في توزيع الإيرادات الضريبية والتدفقات المالية، لإعادة هيكلة السوق وتأمين البنية التحتية.	3.53	.917	2	متوسط
5	تستخدم الدولة أدوات مختلفة لتحفيز قطاع الأعمال والمستثمرين في زيادة فاعليتهم ورفع مستويات النمو.	3.27	1.097	5	متوسط
المجموع		3.43	.610		

جدول 3 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (النمو)

يوضح الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية للاستثمار الأجنبي (النمو)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.27-3.54) درجة، مقارنة بمتوسط حسابي عام (3.43) درجة، وانحراف معياري (1.097 - 0.748) درجة مقارنة بمتوسط انحراف معياري عام قدره (0.610).

فقد احتلت الفقرة الثانية "تساهم السياسة الاقتصادية في توزيع الإيرادات الضريبية والتدفقات المالية، لإعادة هيكلة السوق وتأمين البنية التحتية" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.54) درجة وانحراف معياري (0.748) درجة. بينما احتلت الفقرة الخامسة "تستخدم الدولة أدوات مختلفة لتحفيز قطاع الأعمال والمستثمرين في زيادة فاعليتهم ورفع مستويات النمو" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.27) درجة وانحراف معياري (1.097) درجة.

2.2.5. التحفيز الاقتصادي

تم قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (التحفيز الاقتصادي) من خلال خمس فقرات في أداة البحث (الاستبيان). يوضح الجدول أدناه المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عنصر:

الرقم	الجملة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	يساهم الاستثمار الأجنبي في نمو الصادرات وزيادة التدفقات النقدية الأجنبية.	3.47	.814	1	متوسط
2	تسعى الدولة في رفع كفاءة الاقتصاد وجذب تشريعاته للمستثمر الأجنبي، وخفض التكاليف التشغيلية أمامه.	3.29	.774	4	متوسط
3	تسعى الدولة لتذليل كافة العقبات البيروقراطية في سبيل توفير مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.	3.30	.882	3	متوسط
4	تحرص الدولة لتعزيز قدرة القطاع الخاص في رفع كفاءة جهازه التسويقي لتسويق منتجاته وخدماته وبالتالي القدرة على تقديم الخدمات التسويقية المساندة لمنشآت المستثمرين الأجانب والمحليين.	3.35	.769	2	متوسط
5	تعمل الدولة على خفض مخاطر هيمنة الشركات الأجنبية على الاقتصاد الوطني ومؤسساته.	2.95	.999	5	متوسط
المجموع		3.35	.519		

جدول 4 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (التحفيز الاقتصادي)

تم قياس الاستثمار الأجنبي المباشر (التحفيز الاقتصادي) من خلال خمس فقرات في أداة البحث (الاستبيان)، يوضح الجدول أدناه المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عنصر:

يوضح الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية للاستثمار الأجنبي المباشر (التحفيز الاقتصادي)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.74-3.95) درجة، مقارنة بمتوسط حسابي عام (3.35) درجة، وانحراف معياري (0.999-0.814) درجة مقارنة بمتوسط انحراف معياري عام قدره (0.519).

فقد احتلت الفقرة الأولى "تساهم السياسة الاقتصادية في نمو الصادرات وزيادة التدفقات النقدية الأجنبية" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.47) درجة وانحراف معياري (0.814) درجة. بينما احتلت الفقرة الخامسة "تعمل الدولة على خفض مخاطر هيمنة الشركات الأجنبية على الاقتصاد الوطني ومؤسساته" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.95) درجة وانحراف معياري (0.999) درجة.

3.2.5. تنمية رأس المال البشري والتوظيف

تم قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (تنمية رأس المال البشري والتوظيف) من خلال خمس فقرات في أداة البحث (الاستبيان)، يوضح الجدول أدناه المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عنصر:

الرقم	الجملة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	الاستثمار الأجنبي يساهم في تحضر المجتمع، ورفع قدرته على حماية البيئة، من خلال تطوير الخدمات العامة، وتنمية رأس المال البشري.	3.52	.845	3	متوسط
2	تقوم شركات الاستثمار الأجنبي بتخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية والتطويرية لإكساب العاملين المهارات اللازمة.	3.61	.912	2	متوسط
3	الاستثمار الأجنبي ساهم في خفض معدل البطالة من خلال جذب المزيد من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر.	3.51	.890	4	متوسط
4	تعمل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على تلبية احتياجات المتعلمين والمتدربين.	3.33	1.095	5	متوسط
5	تفهم شركات الاستثمار الأجنبي المباشر سياسات ونظم وبرامج	3.70	1.017	1	مرتفع

الدولة وتشارك في التحديات الموجودة.			
المجموع	3.49	.656	

جدول 5 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (تنمية رأس المال البشري والتوظيف)

يوضح الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية للاستثمار الأجنبي المباشر (تنمية رأس المال البشري والتوظيف)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.33- 3.70) درجة، مقارنة بمتوسط حسابي عام (3.49) درجة، وانحراف معياري (1.017 - 1.095) درجة مقارنة بمتوسط انحراف معياري عام قدره (.656).

فقد احتلت الفقرة الخامسة "تفهم شركات الاستثمار الأجنبي المباشر سياسات ونظم وبرامج الدولة وتشارك في التحديات الموجودة" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.70) درجة وانحراف معياري (1.017) درجة. بينما احتلت الفقرة الرابعة "تعمل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على تلبية احتياجات المتعلمين والمتدربين" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.70) درجة وانحراف معياري (1.017) درجة.

4.2.5. اكتساب الخبرة ونقل التكنولوجيا

تم قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (اكتساب الخبرة ونقل التكنولوجيا) من خلال خمس فقرات في أداة البحث (الاستبيان)، يوضح الجدول أدناه المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عنصر:

الرقم	الجملة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تخصص الدولة ميزانية لدعم البحث والتطوير واستقطاب المتخصصين من العلماء والباحثين للعمل على توطيق التقنية وتطويرها لتتلاءم مع احتياجات المشاريع لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بما يدعم مواكبة التطورات التقنية والاقتصادية.	3.44	.764	3	متوسط
2	تشجع الدولة الاستثمار الأجنبي للاستفادة من أساليب المعرفة التقنية والإدارية التي يقيمها الشريك الأجنبي ويساعد مستقبلا على اكتساب الخبرة.	3.49	.904	2	متوسط
3	تعمل الدولة على إعداد جيل صناعي يحمل مسؤوليات مجتمعاته الصناعية، تشغيلًا	3.52	.860	1	متوسط

				وإنتاجاً وصيانة وتسويقاً وتطويراً بالتدريب والاستثمار الأمثل للموارد البشرية المحلية.
متوسط	4	1.095	3.33	4 لدى المملكة استراتيجيات واضحة لنقل وتوطين التكنولوجيا والعمل على محاكاة النماذج الناجحة من تجارب البلدان الأخرى.
متوسط	5	.774	3.29	5 تعمل المملكة على تنوع النشاط الاستثماري فيها وتركز على الاستثمارات الصناعية
		.656	3.49	المجموع

جدول 6 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (اكتساب الخبرة ونقل التكنولوجيا)

يوضح الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (اكتساب الخبرة ونقل التكنولوجيا)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.29- 3.52) درجة، مقارنة بمتوسط حسابي عام (3.49) درجة، وانحراف معياري (860 - .774). درجة مقارنة متوسط انحراف معياري عام قدره (656).

فقد احتلت الفقرة الثالثة "تعمل الدولة على إعداد جيل صناعي يحمل مسؤوليات مجتمعاته الصناعية، تشغيلاً وإنتاجاً وصيانة وتسويقاً وتطويراً بالتدريب والاستثمار الأمثل للموارد البشرية المحلية" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.52) درجة وانحراف معياري (860). درجة. بينما احتلت الفقرة الخامسة "تعمل المملكة على تنوع النشاط الاستثماري فيها وتركز على الاستثمارات الصناعية" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.29) درجة وانحراف معياري (774). درجة.

3.5. اختبار فرضيات الدراسة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسة الاقتصادية السعودية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى

$$دلالة \alpha \leq 0.05$$

لاختبار صحة الفرضية من عدمها سيتم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط.

Variable	R	R ²	F	Sig.F	Adjusted R Square
الاستثمار الأجنبي المباشر	^a 0.529	0.280	29.947	^b 0.000	.271

جدول 7 - تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير السياسة الاقتصادية السعودية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يوضح الجدول السابق السياسة الاقتصادية السعودية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للسياسة الاقتصادية السعودية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ معامل ارتباط $R=0.529$ عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

وبلغ معامل التحديد $(R^2 = 0.280)$ مما يعني أن ما قيمته 28% من التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر نتجت عن تغيرات في السياسة الاقتصادية السعودية، ويؤكد هذا الاستنتاج قيمة F المحسوبة والتي بلغت (29.947)، والتي تعمل عند مستوى الأهمية $(\alpha \leq 0.05)$. هذا يؤكد أن الانحدار ذو دلالة إحصائية، وأثرًا ذا دلالة إحصائية للسياسة الاقتصادية السعودية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسة الاقتصادية السعودية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ".

لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (النمو) عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

Variable	R	R ²	F	Sig.F	Adjusted R Square
الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث (النمو)	^a 0.283	0.080	6.724	^b 0.011	0.068

جدول 8 - تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور النمو

لاختبار صحة الفرضية من عدمها سيتم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط.

يوضح الجدول السابق أثر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور النمو. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للسياسة الاقتصادية السعودية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث (النمو) مع معامل الارتباط $R=0.283$ عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

بلغ معامل التحديد $R^2(80\%) = 0.283$ مما يعني أن ما قيمته 8% من التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر نتجت عن تغيرات في السياسة الاقتصادية السعودية، ويؤكد هذا الاستنتاج قيمة F المحسوبة والتي بلغت إلى (6.724)، والتي تعمل عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$. وهذا يؤكد أن الانحدار ذو دلالة إحصائية، وأثرًا ذا دلالة إحصائية للسياسة الاقتصادية السعودية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث (النمو).

وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة "يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (النمو) عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ "

لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (التحفيز الاقتصادي) عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

Variable	R	R ²	F	Sig.F	Adjusted R Square
الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث (التحفيز الاقتصادي)	0.499 ^a	0.249	25.475	0.000 ^b	.239

جدول 9 - تحليل الانحدار الخطي البسيط لاثـر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور التحفيز الاقتصادي

لاختبار صحة الفرضية من عدمها سيتم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط.

يوضح الجدول السابق أثر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور التحفيز الاقتصادي. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للسياسة الاقتصادية السعودية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث (التحفيز الاقتصادي) مع معامل الارتباط $R = 0.499$ عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.249$ مما يعني أن ما قيمته 24.9% من التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر نتجت عن تغيرات في السياسة الاقتصادية السعودية، ويؤكد هذا الاستنتاج قيمة F المحسوبة والتي بلغت إلى (25.4754)، والتي تعمل عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد أن الانحدار ذو دلالة إحصائية، وأثرًا ذا دلالة إحصائية للسياسة الاقتصادية السعودية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث (التحفيز الاقتصادي).

وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة " يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (التحفيز الاقتصادي) عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ "

لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (تنمية رأس المال البشري والتوظيف) عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

Variable	R	R ²	F	Sig.F	Adjusted R Square
الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث (تنمية رأس المال البشري والتوظيف)	0.332 ^a	0.110	9.544	0.003	0.099

جدول 10 - تحليل الانحدار الخطي البسيط لاثـر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور تنمية رأس المال البشري والتوظيف

لاختبار صحة الفرضية من عدمها سيتم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط.

يوضح الجدول السابق أثر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور تنمية رأس المال البشري والتوظيف. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للسياسة الاقتصادية السعودية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث (تنمية رأس المال البشري والتوظيف) مع معامل الارتباط $R = 0.332$ عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.110$ مما يعني أن ما قيمته 11% من التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر نتجت عن تغيرات في السياسة الاقتصادية السعودية، ويؤكد هذا الاستنتاج قيمة F المحسوبة والتي بلغت إلى (9.544)، والتي تعمل عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$. وهذا يؤكد أن الانحدار ذو دلالة إحصائية، وأثرًا ذا دلالة إحصائية للسياسة الاقتصادية السعودية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث (تنمية رأس المال البشري والتوظيف). وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة "يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (تنمية رأس المال البشري والتوظيف) عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (اكتساب الخبرة ونقل المهارة والتكنولوجيا) عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

Variable	R	R ²	F	Sig.F	Adjusted R Square
الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث (اكتساب الخبرة ونقل المهارة والتكنولوجيا)	^a 0.423	0.179	16.792	^b 0.000	0.168

جدول 11 - تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من المباشر من حيث (اكتساب الخبرة ونقل المهارة والتكنولوجيا)

لاختبار صحة الفرضية من عدمها سيتم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط.

يوضح الجدول السابق أثر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من المباشر من حيث (اكتساب الخبرة ونقل المهارة والتكنولوجيا). أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للسياسة الاقتصادية السعودية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث (اكتساب الخبرة ونقل المهارة والتكنولوجيا) مع معامل الارتباط $R = 0.423$ عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.179$ مما يعني أن ما قيمته 17.9% من التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر نتجت عن تغيرات في السياسة الاقتصادية السعودية، ويؤكد هذا الاستنتاج قيمة F المحسوبة والتي بلغت إلى (16.792)، والتي تعمل عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$. وهذا يؤكد أن الانحدار ذو دلالة إحصائية، وأثرًا ذا دلالة إحصائية للسياسة الاقتصادية السعودية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث (اكتساب الخبرة ونقل المهارة والتكنولوجيا).

وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة "يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (اكتساب الخبرة ونقل المهارة والتكنولوجيا) عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ "

6. نتائج الدراسة

بناءً على تحليل البيانات واختبار الفرضيات في الفصل الرابع، يمكن تلخيص نتائج البحث الناتجة عن هذا العمل على النحو التالي:

- تعتبر السياسة الاقتصادية السعودية من وجهة نظر الافراد التي شملتها أفراد العينة، في المستوى المتوسط مما يشير إلى مستوى متوسط من التنفيذ.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الافراد التي شملتها العينة، في مستوى متوسط يشير إلى مستوى متوسط من التنفيذ.
- يعتبر النمو، من وجهة نظر الافراد التي شملتها العينة، في المستوى المتوسط مما يشير إلى مستوى متوسط من التنفيذ.
- يعتبر التحفيز الاقتصادي، من وجهة نظر الافراد التي شملتها العينة، في المستوى المتوسط مما يشير إلى مستوى متوسط من التنفيذ.
- يعتبر تنمية رأس المال البشري والتوظيف، من وجهة نظر الافراد التي شملتها العينة، يعتبر في المستوى المتوسط مما يشير إلى مستوى متوسط من التنفيذ.
- يعتبر اكتساب الخبرة ونقل المهارة والتكنولوجيا، من وجهة نظر الافراد التي شملتها العينة، في المستوى المتوسط مما يشير إلى مستوى متوسط من التنفيذ.
- هناك أثر ذو دلالة إحصائية للسياسة الاقتصادية السعودية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (النمو) عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (التحفيز الاقتصادي) عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (تنمية رأس المال البشري والتوظيف) عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي من حيث (اكتساب الخبرة ونقل المهارة والتكنولوجيا) عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.
- الحاجة إلى توفير مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما يجب أن يقوم على سياسة ضريبية متوازنة وامتيازات في مختلف المجالات تدفع الشركات الأجنبية إلى إقامة استثمارات دون الخوف من عليها.
- الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أدوات نقل التكنولوجيا، بسبب نقل العملية الإنتاجية من البلدان المصنعة إلى البلدان النامية ما يرافقه نقل التكنولوجيا بشقيها الصلب (الجانب المادي من وسائل إنتاج) واللين (الجانب المعرفي كبرامج التشغيل وطرق الإدارة الحديثة).

- كلما تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات ذات التركيز التكنولوجي ساهم هذا في الزيادة من أهمية عملية النقل بالنسبة للبلدان النامية، فالصناعات الدوائية والكيمائية والصناعات الكبرى والصناعات الدقيقة هي التي ساعدت بلد كالصين في التحول إلى بلد ذو قدرات صناعية رائدة عالمياً، ضرورة وجود استراتيجية واضحة لنقل وتوطين التكنولوجيا والعمل على محاكاة النماذج الناجحة في هذا المجال كالتجربة الكورية الجنوبية والماليزية.
- تساهم السياسة الاقتصادية المطبقة بأدواتها المختلفة في علاج المشكلات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد فهي تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية التي تستطيع الدولة من خلالها التأثير في النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد من تقلبات دورية وأزمات مالية وغيرها
- تساهم السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتأثير على النشاط الاقتصادي حيث نجد ان المملكة العربية السعودية استخدمت ادوات السياسة المالية لزيادة معدلات النمو ومستويات الاستثمار والحد من التضخم والقضاء على البطالة وتحسين مستوى ميزان المدفوعات والعمل على تحقيق التنمية المستدامة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل بديلة عن القروض الخارجية وتكاليفها تسعى المملكة كغيرها من الدول لاجتذابه للاستفادة قدر الإمكان من ايجابياته، إلا أن مناخها الاستثماري لن يسمح لها بذلك دون تبني إجراءات تتسم بالكفاءة وسهولة التطبيق حتى تكون متاحة لكل من يريد استخدامها.
- لايزال أداء سوق العمل بالمملكة دون المستوى المطلوب، ويحتاج لمزيد من الجهود والإصلاحات لتطويره، ومعالجة نسب البطالة والمعوقات التي تواجهه، وتأهيل الكوادر الوطنية المدربة فنياً.
- تعد ادوات الاقتصادية من ابرز ادوات السياسة الكلية التي تعمل على بلوغ مستويات هامة من التنمية واستدامتها من خلال اثرها على اداء المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال التأثير في حجم العمالة والدخل الوطني ومستويات الاستثمار وبالتالي تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة فضلاً على قدرتها على تمويل التنمية عن طريق ترشيد الاموال العامة وتحقيق اقصى انتاجية الا ان تأثيرها على جنب الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون ضئيل جداً ما لم يرتبط استخدام ادوات السياسة الاقتصادية بترشيد استخدامها وتحسين المتغيرات الاخرى ذات الصلة.
- ان السياسة الاتفاقية في المملكة العربية السعودية تميزت بنمو النفقات العامة خاصة بعد تبني الحكومة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والذي خصصت لهما مبالغ ضخمة خاصة في قطاع البناء والاشغال العمومية والخدمات مما انعكس على معدلات النمو الاقتصادي.

2.6. التوصيات

- توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات المنتجة للثروة ووضع سياسة ضريبية فعالة ومتوازنة من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنويعها على مختلف القطاعات للخروج من التبعية لقطاع النفط ومن ثم تبني سياسة إيرادية فعالة للقضاء على العجز الموازي أو أي هزات قد تصيب ميزان المدفوعات.
- تعزيز سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تدعم الاستقرار الكلي وتساعد على انفتاح الاقتصاد الوطني وتحرره من كل أشكال القيود التشريعية والإدارية.

- الاستثمار في سياسة إصلاح الجهاز المصرفي للوصول إلى جهاز مصرفي متطور وفعال يسمح بمسايرة التطورات الاقتصادية العالمية ويمكن من استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية.
- تطوير نشاط المؤسسات المكلفة بترقية الاستثمار من خلال تفعيل أنشطتها وتعزيز القدرات البشرية لإطاراتها.
- تفعيل الإعلام الاقتصادي وتوفير المعلومات الاقتصادية للمستثمرين الاجانب لتوعيتهم وتعريفهم بالإمكانيات الاستثمارية المتاحة في المملكة العربية السعودية مما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- يجب على المملكة العربية السعودية العمل على تهيئة مناخها الاستثماري ليكون أكثر جاذبية وفعالية بضرورة الوقوف على قانون الاستثمار القائم في المملكة العربية السعودية بالمتابعة والتدقيق الدائم لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- يجب على المملكة العربية السعودية تخفيض معدلات الضرائب بأنواعها والرسوم الجمركية، وتنفيذ برامج الحكومة الالكترونية فيما يتعلق بإصدار التراخيص وإمدادات الطاقة والمياه، وتسجيل الملكية العقارية، وتبسيط إجراءات الفحص الفني للصادرات والواردات من أجل جعل مناخها الاستثماري أكثر جاذبية وفعالية.
- ضرورة قيام المملكة العربية السعودية بإصلاحات جذرية في البنية الاقتصادية وخلق قاعدة إنتاجية وعدم الاعتماد على مصدر وحيد في الناتج المحلي وإيرادات الميزانية والصادرات والتحول إلى اقتصاد حقيقي، خاصة في ظل احتياج النشاط الاقتصادي غير النفطي إلى إصلاحات هيكلية لتحسين أداءه من خلال تبسيط إجراءات ممارسة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- أهمية قيام وزارة الاستثمار برسم خارطة استثمارية تفصيلية لمناطق ومدن المملكة الرئيسية بالتعاون مع الجهات الرسمية ذات العلاقة.
- تعزيز التوعية بأهمية دعم مسيرة الإصلاح المؤسسي التي تقوم عليها رؤية المملكة 2030، والتي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل القومي بالأساس، ودعم مؤسسات المجتمع المدني ورفع كفاء وإنتاجية أجهزة الدولة وموظفيها، ودعم برنامج التخصيص، بالإضافة إلى أهمية ترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية (حوكمة الأداء) وحماية النزاهة ومكافحة الفساد.
- العمل على وضع أسس لشراكات طويلة المدى مع الشركات الكبرى من أجل الارتقاء بالعملية الإنتاجية لدى البلدان المستقبلية بما يضمن لمنتجاتها المنافسة على الصعيد المحلي والدولي.
- أهمية قيام وزارة المالية ووزارة الاستثمار والجهات المسؤولة عن تطبيق برامج وأهداف رؤية المملكة 2030 بمتابعة ومراجعة تحقيق تلك البرامج لأهدافها، وأهمها رفع كفاءة الاقتصاد السعودي وجذب تشريعاته للمستثمر الأجنبي، وخفض التكاليف التشغيلية أمامه.
- أهمية تطوير أنظمة التقاضي التجارية، وإنشاء محاكم تجارية متخصصة في المناطق ذات الجذب الاستثماري لتقليل وقت إنهاء المنازعات التجارية بين المستثمرين.
- أهمية تدعيم مناطق الاستثمار بالبنية التحتية المتكاملة واللوجستية، وتزويدها بجميع احتياجات تلك المناطق من مرافق وخدمات ال تتوفر عادة في البنية التقليدية.

- أهمية تركيز وزارة الاستثمار السعودية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق المشاريع الجديدة (Greenfield) لأنه عادة ما يجلب التكنولوجيا والتقنية والمعرفة ويؤد فرص عمل في الاقتصاد ويضيف قدرة إنتاجية جديدة، وهذا النوع من الاستثمار هو ما تحتاجه الدول ذات الوفرة الرأسمالي
- تدعيم مناطق الاستثمار بالبنية التحتية المتكاملة واللوجستية وتزويدها بجميع احتياجات تلك المناطق من مرافق وخدمات.
- العمل أكثر على توفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية عبر التقليل من الشروط الموضوعية على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وضع استراتيجية واضحة تهدف إلى الوصول إلى توطين التكنولوجيا والتحول إلى منتج وليس مستهلك كما فعلت دول كالصين وكوريا الجنوبية وماليزيا.
- توصي الدراسة بزيادة الأبحاث المتطورة حول موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.

7. المراجع

1.7. المراجع العربية

- الزهراني، بندر (2004)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمه لقسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.
- السعيد، بريكة ومسعي، سمير (2009)، "تقييم المنشأة الاقتصادية: مدخل القيمة الاقتصادية المضافة EVA"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول بعنوان صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، مركز البحوث والدراسات الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، جمهورية الجزائر، 20-22 ابريل.
- الشبيب، دريد (2009)، الاستثمار والتحليل الاستثماري، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، الأردن، عمان.
- الشرع، عباس (2006)، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي: دراسة الجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر"، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد2، العدد17، ص ص37-58.
- المحتسب، بثينة والحيط، نهيل (2009)، "تطور قطاع الطاقة وأثر الارتفاع في أسعاره على الصناعة"، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني لكليات إدارة الأعمال الأردنية بعنوان القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، مركز البحوث والدراسات الأردنية، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية.
- المزروعى، علي (2012)، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (1980-2009)"، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 34، العدد 109، ص ص 164-186.
- عاشور، سهام (2011)، آثار تحرير التجارة الخارجية على العمالة والأجور في قطاع الصناعة التحويلية في مصر، أطروحة دكتوراة غير منشور مقدمة لقسم الاقتصاد، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة الزقازيق، مصر.

عبد، محمد (2005)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، عمان.

عثمان، احمد (1997)، تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية، الطبعة الأولى، معهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، جدة.

عذاري، عدنان (2009)، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلد 16، العدد 46، ص ص 155-176.

كنونة، أمين (1980)، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار الجامعة المستنصرية، العراق، بغداد. مؤسسة النقد العربي السعودي، "التقرير السنوي"، أعداد متفرقة.

عبد الرزاق حمد الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، الأردن 2014.

محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن 2005.

رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007.

أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم والمناهج السياسية الاقتصادية، دار الأهلية، الطبعة الأولى، عمان، 2011.

2.7. المراجع الأجنبية

Borensztein ،E.; Gregorio ،J. ; and Lee ،JW.(1997" (How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth "Journal of International Economics ،Volume 45 ،Issue 1 ،PP 115-135.

Markusen ،G. and Venables ،A.(1997) ،"Foreign Direct Investment As a Catalyst for Industrial Development" ،European Economic Review ،Volume 43 ،Issue 2 ،PP 335-356.

Select Documents of the 15 TH CPC National Congress New star publishers, September – 1997

Murat Ali Dulupçu, OnurDemirel, Isparta, "Globalization and Padma Mallampally and ZbigniewZimny," Foreign direct investment in services Trends and patterns", p.25 available at<http://search.ebscohost.com/>.

Dunning J.H. « The Eclectic Paradigm in an Age of Alliance Capitalism », dans Journal of Business Studies—third quarter, 1995.

Freeman et Hagedoorn.J, globalisation of technology, a report for the fast program, Merit,
University de Maastricht, pays bas.

Annie kaweck et Bernard Guillochon, Economie international, commerce et macroéconomie, 4
édition, Dunod, paris, 2003.p16

B.hugonnier ‘Investissement direct, coopération internationale et firme multinationale, paris,
édition économique,1984.

Denis Tersen ,Jean Luc Bricout, l’investissement internationale, ED, Armand colin, paris1997.

J. Pierre Pattat ‘Monnaie, Institution Financières et Politiques monétaires ‘4 éd ‘Econimica,
paris.1987.

Johnson Harry Gordon, on economie and society, university of Chicago, press Chicago, 1975.

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v3.35.11